

الملائمة بين التعليم والتوظيف كآلية للحد من الفقر في جدة

سمية أبو القاسم على باري

232002452

مشروع تخرج - ١

كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

جدول المحتويات

٣	١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
٤	١,١. المقدمة:
٥	١,٢. مشكلة الدراسة
٦	١,٢,١. فجوات على المستوى النظري
٧	١,٢,٢. فجوات على المستوى التطبيقي
٨	١,٣. أهمية الدراسة
٨	١,٣,١. على المستوى النظري:
٩	١,٣,٢. على المستوى التطبيقي:
١٠	١,٤. أسئلة الدراسة
١١	١,٥. أهداف الدراسة
١٢	١,٦. فرضيات الدراسة
١٣	١,٧. نموذج الدراسة
١٤	١,٨. منهجية الدراسة
١٦-١٥	١,٩. الدراسة الميدانية
١٧	١,١٠. مخطط المشروع المقترح
١٨	٢. الفصل الثاني: الدراسات لسابقة
١٩	٢,١. المقدمة:
٢٠	٢,٢. المتغير المستقل
٢١	٢,٣. المتغير التابع
٢٢	٢,٤. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع
٢٣	٢,٥. الخاتمة
٢٥-٢٤	قائمة المراجع

قائمة الأشكال		
رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
١٣	الشكل ١: نموذج الدراسة (اعداد الطالب)	١
١٤	الشكل ٢: نموذج الدراسة (اعداد الطالب)	٢

١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة: 1.1.

تُعدّ ظاهرة الفقر من أبرز التحديات التنموية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما لها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية تؤثر في الاستقرار المجتمعي ومستويات الرفاه وجودة الحياة. وقد أظهرت التجارب التنموية أن التعليم يُمثل أحد أهم أدوات التمكين الاقتصادي والاجتماعي، شريطة أن تكون مخرجاته متوافقة مع متطلبات سوق العمل، بحيث يسهم في تعزيز فرص التوظيف وتحسين الدخل، ومن ثم الحد من الفقر بصورة مستدامة.

وتكتسب قضية الملاءمة بين التعليم والتوظيف أهمية متزايدة في ظل التحولات المتسارعة في أسواق العمل، والتطورات التكنولوجية، وتغير طبيعة المهارات المطلوبة. إذ إن ضعف هذه الملاءمة قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة أو التشغيل غير الملائم، خاصة بين خريجي التعليم العام والعالي، مما يحدّ من العائد الاقتصادي للتعليم ويقلل من دوره في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

وفي هذا الإطار، تبرز جدة بوصفها إحدى المدن الرئيسية في المملكة العربية السعودية، لما تتميز به من ثقل اقتصادي وتنوع في الأنشطة الإنتاجية والخدمية، إلى جانب كونها مركزاً حضرياً يستقطب أعداداً كبيرة من الخريجين والباحثين عن عمل. وعلى الرغم من هذا التنوع الاقتصادي، إلا أن سوق العمل في جدة يواجه تحديات تتعلق بمدى توافق مخرجات التعليم مع احتياجات القطاعات المختلفة، الأمر الذي ينعكس على فرص التوظيف ومستويات الدخل لبعض الفئات، ويزيد من احتمالية التعرض للفقر.

وانطلاقاً من توجهات التنمية الوطنية، ولا سيما مستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تؤكد على تنمية رأس المال البشري وتعزيز مواعمة التعليم مع سوق العمل، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور الملاءمة بين التعليم والتوظيف كآلية للحد من الفقر في مدينة جدة، من خلال تحليل العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل المحلي، وبيان أثر هذه العلاقة على فرص التوظيف وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، بما يسهم في دعم السياسات التعليمية والتوظيفية على المستوى المحلي.

١,٢ . مشكلة الدراسة

أثر هذه العلاقة على فرص التوظيف وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، بما يسهم في دعم مشكلة البحث

على الرغم من الدور المحوري الذي يؤديه التعليم في التمكين الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، إلا أن هذا الدور يظل مرهوناً بمدى ملاءمة مخرجاته لاحتياجات سوق العمل. وفي مدينة جدة، التي تُعد من أبرز المراكز الاقتصادية والحضرية في المملكة العربية السعودية، يلاحظ وجود تحديات تتعلق بعدم التوافق الكافي بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل المحلي، سواء من حيث التخصصات أو المهارات المطلوبة.

وقد أسهم هذا الاختلال في محدودية فرص التوظيف الملائم لبعض خريجي المؤسسات التعليمية، وظهور أنماط من البطالة أو التشغيل غير المتوافق مع المؤهلات، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستويات الدخل والاستقرار الوظيفي، ويزيد من احتمالية التعرض للفقر، خاصة بين فئة الشباب والباحثين عن عمل. وعلى الرغم من الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز ربط التعليم بالتوظيف في إطار مستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠، إلا أن الأثر الفعلي لهذه الجهود على الحد من الفقر على المستوى المحلي في مدينة جدة لا يزال غير واضح بشكل كافٍ من خلال الدراسات العلمية المتخصصة.

وتتمثل مشكلة البحث في غياب تحليل علمي دقيق يوضح مدى إسهام الملاءمة بين التعليم والتوظيف في الحد من الفقر في مدينة جدة، من خلال قياس العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل المحلي، وانعكاس هذه العلاقة على فرص التوظيف وتحسين الدخل. ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة المعرفية، وتقديم فهم أعمق لدور الملاءمة التعليمية-الوظيفية كآلية للحد من الفقر في السياق الحضري المحلي

١,٢,١. فجوات على المستوى النظري

١. غياب إطار نظري تكاملي

تركز معظم الأدبيات على دراسة التعليم أو التوظيف أو الفقر كلٌّ على حدة، دون تقديم نموذج نظري يوضح العلاقة التفاعلية بين الملاءمة بين التعليم والتوظيف والحد من الفقر، خاصة في السياق الحضري.

٢. قصور توظيف نظريات رأس المال البشري محليًا

على الرغم من شيوع استخدام نظريات رأس المال البشري في تفسير العلاقة بين التعليم والدخل، إلا أن تطبيقها في الدراسات المحلية غالبًا ما يفتقر إلى تحليل أثر عدم الملاءمة التعليمية على التعرض للفقر في المدن الكبرى.

٣. ضعف المعالجة النظرية للبعد المكاني

تُهمل العديد من الدراسات البعد المكاني عند تحليل العلاقة بين التعليم والتوظيف، ولا تميز بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمدن الكبرى مثل جدة وغيرها من المناطق، رغم اختلاف أسواق العمل فيها.

٤. محدودية الدراسات العربية المتخصصة

تُعاني الأدبيات العربية من نقص في الدراسات التي تُوطر نظريًا مفهوم الملاءمة التعليمية-الوظيفية كآلية مباشرة للحد من الفقر ضمن سياق التنمية الحضرية.

١,٢,٢. فجوات على المستوى التطبيقي

١. ندرة الدراسات الميدانية المحلية

تفتقر المكتبة البحثية إلى دراسات تطبيقية تقيس بشكل مباشر العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل المحلي في مدينة جدة، وأثر ذلك على فرص التوظيف والدخل.

٢. ضعف قياس الأثر الاجتماعي للتوظيف

تركز الدراسات التطبيقية غالبًا على معدلات التوظيف، دون تحليل كافٍ لأثر جودة الوظيفة واستقرارها على الحد من الفقر.

٣. قصور التنسيق بين التعليم وسوق العمل

على الرغم من المبادرات الوطنية الداعمة لربط التعليم بالتوظيف، إلا أن التطبيق العملي على المستوى المحلي في جدة لا يزال يواجه تحديات تتعلق بمواءمة التخصصات والمهارات مع احتياجات القطاعات الاقتصادية.

٤. نقص البيانات التفصيلية على مستوى المدينة

تعاني الدراسات التطبيقية من محدودية توفر مؤشرات دقيقة على مستوى مدينة جدة، تتعلق بنوعية التعليم، وأنماط التوظيف، ومستويات الدخل والفقر.

٥. محدودية استهداف الفئات الأكثر عرضة للفقر

لا تزال بعض البرامج التعليمية والتوظيفية غير موجهة بشكل كافٍ نحو الفئات الأكثر تأثرًا بعدم الملاءمة التعليمية-الوظيفية، مثل الشباب حديثي التخرج والباحثين عن عمل

١,٣. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذا البحث من تناوله لإحدى القضايا التنموية الجوهرية، وهي الحد من الفقر، من خلال دراسة دور الملاءمة بين التعليم والتوظيف كآلية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي. إذ يسلط البحث الضوء على العلاقة بين جودة مخرجات التعليم وفرص التوظيف وتحسين الدخل، بما يعزز فهم الدور الحقيقي للتعليم في تحقيق التنمية المستدامة، ويؤكد أن التعليم الملائم لسوق العمل يُعد عنصرًا أساسيًا في تحسين المستوى المعيشي وتقليل الفوارق الاجتماعية، لا سيما في البيئات الحضرية.

وتتزايد أهمية البحث في ظل التحولات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل المتغيرة، والحاجة إلى مواءمة السياسات التعليمية مع متطلبات التنمية المحلية، خاصة في مدينة جدة التي تمثل مركزًا اقتصاديًا وخدميًا رئيسًا في المملكة العربية السعودية

١,٣,١. على المستوى النظري:

تتجلى الأهمية النظرية للبحث في إسهامه في:

١. تعزيز الإطار المفاهيمي للعلاقة بين التعليم والتوظيف والفقر

من خلال تقديم معالجة نظرية تكاملية تبرز دور الملاءمة التعليمية-الوظيفية في الحد من الفقر، بدلاً من تناول المتغيرات بشكل منفصل.

٢. سد فجوة معرفية في الأدبيات المحلية والعربية

عبر دراسة العلاقة بين التعليم والتوظيف والفقر في سياق حضري محدد، وهو ما يثري الأدبيات العلمية ذات الصلة.

٣. تطوير تفسير نظري لدور التعليم في التمكين الاقتصادي

من خلال توضيح كيف يؤثر عدم التوافق بين التعليم وسوق العمل على الدخل وفرص الخروج من دائرة الفقر.

٤. توفير أساس نظري لأبحاث مستقبلية

يتيح للباحثين الاعتماد عليه في دراسات لاحقة تتناول قضايا التنمية الحضرية وسوق العمل

١,٣,٢. على المستوى التطبيقي:

تتمثل الأهمية التطبيقية للبحث في كونه:

١. مسانداً لصناع القرار المحليين

عبر تقديم نتائج علمية تساعد في تطوير السياسات التعليمية والتوظيفية بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل في جدة.

٢. موجّهاً للمؤسسات التعليمية والتدريبية

لمراجعة البرامج والتخصصات الدراسية بما يعزز فرص توظيف الخريجين ويحسن العائد الاقتصادي للتعليم.

٣. مساهماً في تحسين برامج الحد من الفقر

من خلال إبراز دور التعليم المُلائم في تعزيز الاستقرار الوظيفي ورفع مستويات الدخل للفئات الأكثر عرضة للفقر.

٤. داعماً للتوجهات الوطنية للتنمية

بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠ في تنمية رأس المال البشري وخفض معدلات البطالة وتعزيز المشاركة الاقتصادية

١,٤ . أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس

ما أثر مستوى الملاءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل على احتمالية الحد من الفقر في مدينة جدة؟

الأسئلة الفرعية

- ١- ما مستوى الملاءمة بين مخرجات التعليم (من حيث التخصصات والمهارات) واحتياجات سوق العمل في مدينة جدة؟
- ٢- ما أثر درجة الملاءمة التعليمية-الوظيفية على احتمالية حصول الخريجين على فرص توظيف ملائمة؟
- ٣- إلى أي مدى تؤثر الملاءمة بين المؤهل العلمي وطبيعة الوظيفة على مستوى الدخل الفردي؟
- ٤- ما العلاقة بين نوعية التوظيف (ملائم / غير ملائم) والاستقرار الوظيفي للأفراد؟
- ٥- ما أثر الاستقرار الوظيفي ومستوى الدخل على احتمالية الوقوع في الفقر أو الخروج منه؟
- ٦- ما الفروق في مستويات الملاءمة التعليمية-الوظيفية باختلاف الخصائص الديموغرافية (الجنس، التخصص، سنوات الخبرة)؟
- ٧- ما أبرز التحديات التي تحدّ من تحقيق الملاءمة بين التعليم والتوظيف في سوق العمل بمدينة جدة؟

١,٥ . أهداف الدراسة

الهدف الرئيس:

قياس أثر مستوى الملاءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل على فرص التوظيف، ومستوى الدخل، واحتمالية الحد من الفقر في مدينة جدة

الأهداف الفرعية:

- ١- قياس مستوى الملاءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في مدينة جدة، من حيث التخصصات والمهارات المطلوبة.
- ٢- تحليل أثر الملاءمة التعليمية-الوظيفية على فرص الحصول على وظيفة ملائمة لدى الخريجين
- ٣- تحديد العلاقة بين درجة التوافق بين المؤهل العلمي وطبيعة العمل ومستوى الدخل الفردي
- ٤- تقييم أثر نوعية التوظيف (ملائم / غير ملائم) على الاستقرار الوظيفي للأفراد
- ٥- تحليل العلاقة بين الاستقرار الوظيفي ومستوى الدخل واحتمالية التعرض للفقر أو الخروج منه
- ٦- اختبار الفروق في مستوى الملاءمة التعليمية-الوظيفية تبعاً للخصائص الديموغرافية (مثل: الجنس، التخصص، سنوات الخبرة)
- ٧- تحديد أبرز التحديات والعوائق التي تحدّ من تحقيق الملاءمة بين التعليم والتوظيف في سوق العمل بمدينة جدة
- ٨- اقتراح توصيات عملية قائمة على النتائج لتحسين مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل بما يسهم في الحد من الفقر.

١,٦. فرضيات الدراسة

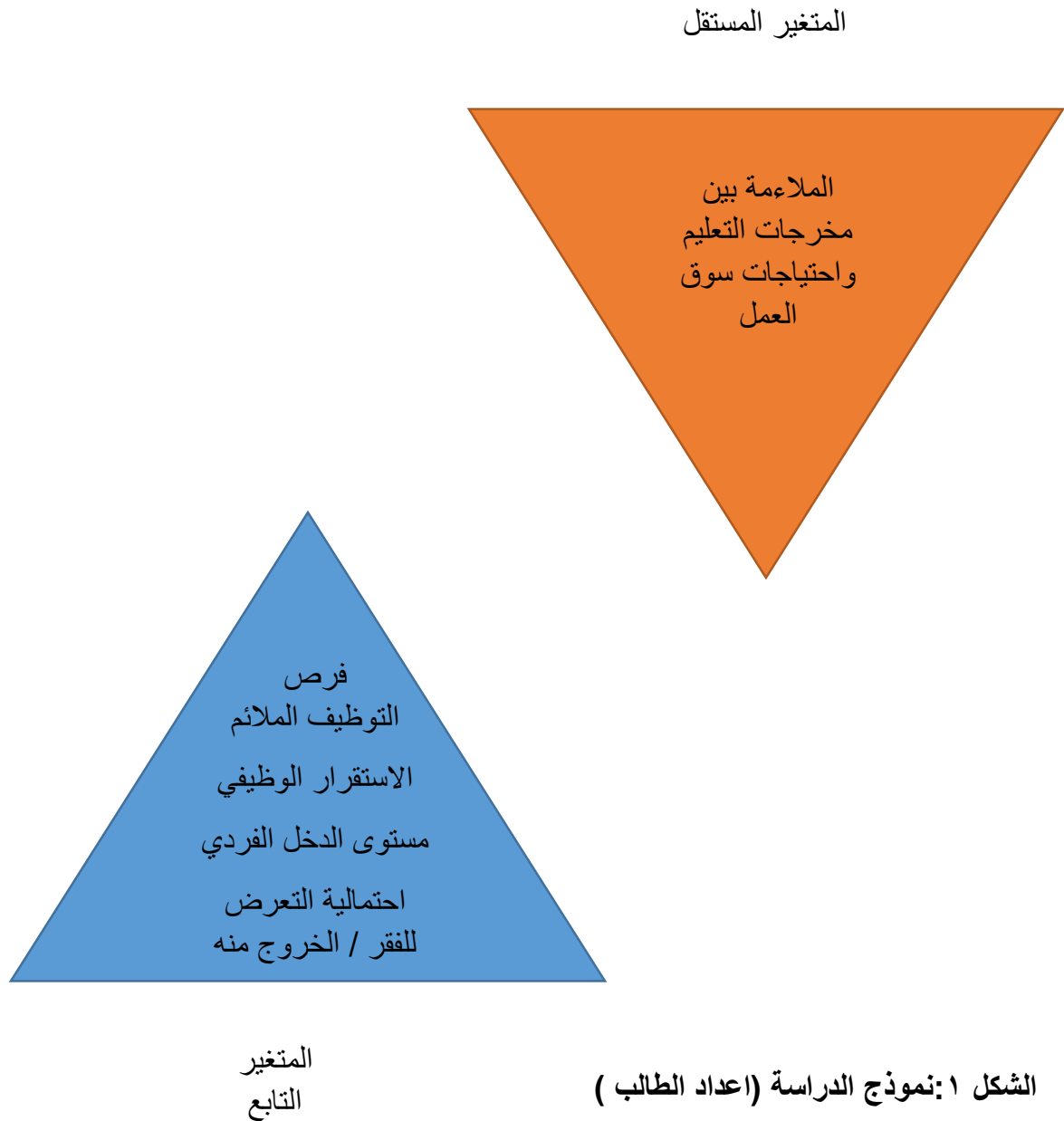
الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الملاءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وبين احتمالية الحد من الفقر في مدينة جدة.

الفرضيات الفرعية:

- ١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الملاءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفرص الحصول على وظيفة ملائمة.
- ٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة التوافق بين المؤهل العلمي وطبيعة العمل ومستوى الدخل الفردي.
- ٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية التوظيف (ملائم / غير ملائم) ومستوى الاستقرار الوظيفي.
- ٤- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستقرار الوظيفي ومستوى الدخل.
- ٥- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدخل واحتمالية التعرض للفقر أو الخروج منه.
- ٦- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الملاءمة التعليمية-الوظيفية تعزى للخصائص الديموغرافية (مثل: الجنس، التخصص، سنوات الخبرة).
- ٧- تؤثر التحديات المرتبطة بعدم مواءمة التعليم مع سوق العمل تأثيرًا ذا دلالة إحصائية على فرص التوظيف ومستوى الدخل.

١,٧ . نموذج الدراسة



٨,١. منهجية البحث :

فلسفة البحث : الوضعية

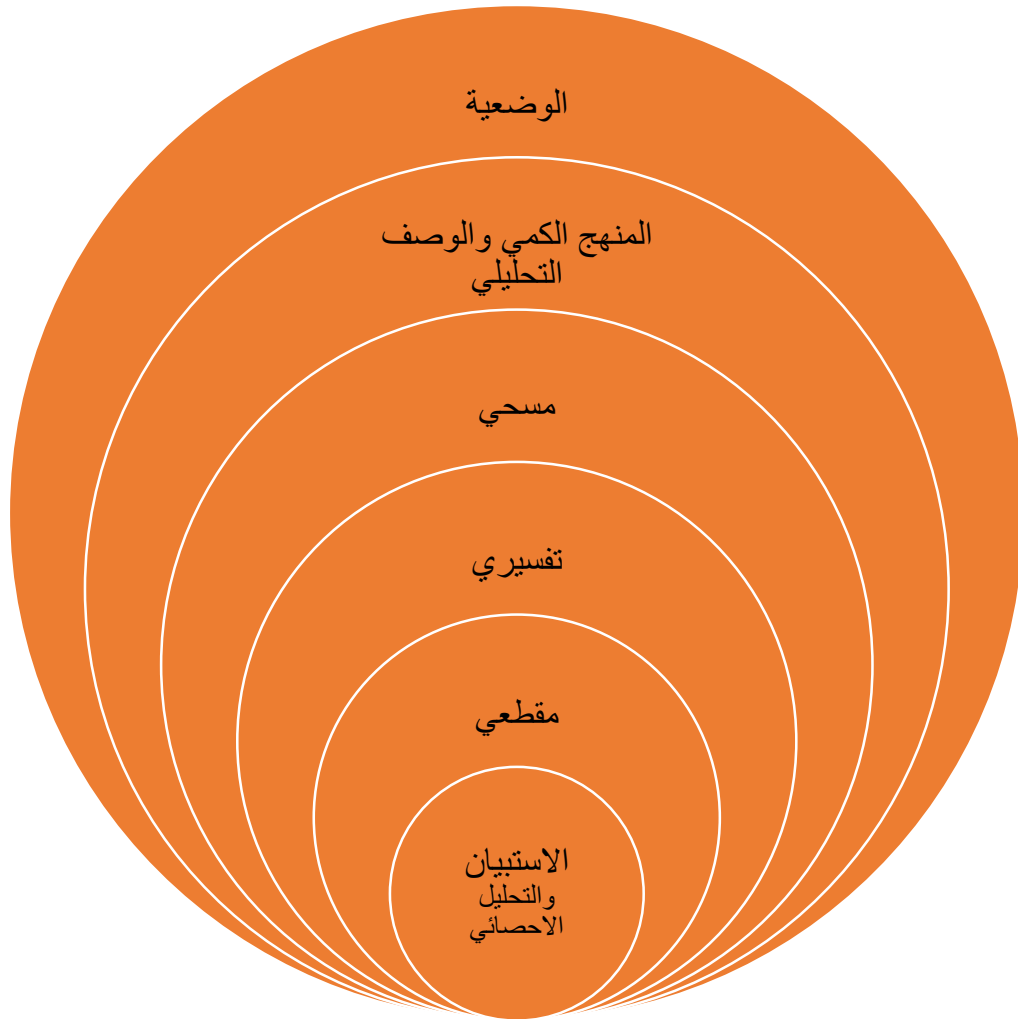
منهجية البحث : المنهج الكمي الوصفي التحليلي

استراتيجية البحث : مسحي

نوع البحث : تفسيري

الأفق الزمنية : مقطعي

تقنيات والإجراءات : الاستبيان والتحليل الإحصائي



الشكل ٢: ملخص منهجية البحث (اعداد الطالب)

١,٩ . الدراسة الميدانية

تستهدف هذه الدراسة خريجي التعليم العام والعالي في مدينة جدة، بما في ذلك الشباب الباحثين عن عمل والخريجون حديثو التخرج، من الذكور والإناث، وتشمل مختلف التخصصات والمستويات التعليمية لضمان تمثيل شامل لكافة الفئات المستهدفة .

تم إجراء الدراسة الميدانية في مواقع متعددة داخل مدينة جدة لضمان تمثيل مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل الجامعات والمعاهد التقنية مثل جامعة جدة والمعهد التقني السعودي، بالإضافة إلى مراكز التدريب والتوظيف وشركات القطاع الخاص، ومناطق حضرية متنوعة لضمان شمول العينة لكافة شرائح المجتمع .

تم اختيار العينة بطريقة العينة العشوائية الطبقية لتوزيع المشاركين بشكل متوازن حسب الجنس والتخصص وسنوات الخبرة والمستوى التعليمي. بلغ حجم العينة ثلاثمائة وخمسين مشاركًا، وهو حجم مناسب للتحليل الإحصائي ودعم نتائج الدراسة بدقة .

تم تصميم استبانة مغلقة كأداة أساسية لجمع البيانات، وتقسّم الاستبانة إلى خمسة محاور رئيسية تشمل الملاءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وفرص التوظيف الملائم للخريجين، والاستقرار الوظيفي وأثره على جودة الحياة، ومستوى الدخل الفردي وتأثيره على المستوى المعيشي، ومؤشرات الفقر والاعتماد على دخل الفرد. وتم اعتماد مقياس ليكرت من خمس نقاط لقياس مدى موافقة المشاركين، حيث "يمثل الرقم واحد "لا أوافق مطلقاً" والرقم خمس "أوافق تمامًا"

تم توزيع الاستبانة ورقياً وإلكترونياً في المواقع المحددة، مع توضيح هدف الدراسة وأهمية المشاركة لكل مستجيب، وضمان سرية البيانات والموافقة الطوعية على المشاركة. استغرقت عملية جمع البيانات مدة شهر كامل لضمان الحصول على عينة متنوعة وكافية .

تم معالجة البيانات وتحليلها باستخدام الإحصاء الوصفي لحساب المتوسطات والانحراف المعياري والنسب المئوية، كما تم استخدام اختبارات فرضيات تتضمن ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين الملاءمة التعليمية والتوظيف والدخل والفقر، وتحليل الانحدار لتحديد أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة، واختبارات

لمقارنة النتائج بين الفئات المختلفة. كما تم التحقق من صدق وثبات الأداة ANOVA و T-test الفروق باستخدام معامل كرونباخ ألفا حيث بلغت قيمته $\leq 0,7$ لضمان موثوقية النتائج.

يتمثل نموذج الدراسة في المتغير المستقل وهو الملاءمة بين التعليم وسوق العمل، والذي يؤثر على المتغيرات التابعة وهي فرص التوظيف الملائم والاستقرار الوظيفي ومستوى الدخل، مما يؤدي في النهاية إلى الحد من الفقر، مع التحكم في المتغيرات الضابطة مثل الجنس والتخصص وسنوات الخبرة والمستوى التعليمي.

١٠, ١. مخطط المشروع المقترح

الفصل الأول

- المقدمة

الفصل الثاني

- الاطار النظري
- منهجية البحث

الفصل الثالث

- منهجية البحث

الفصل الرابع

- التحليل الإحصائي

الفصل الخامس

- مناقشة النتائج والخاتمة

٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

٢,١ . المقدمة:

تُعد الدراسات السابقة من أهم المكونات العلمية في أي بحث علمي لأنها توفر أساساً معرفياً لموضوع الدراسة، وتُظهر مدى تطور المعرفة حول العلاقة بين متغيرات البحث، كما تساعد في الكشف عن الفجوات التي لم تتناولها الدراسات السابقة بشكل كافٍ أو مباشر. لذا يهدف هذا الفصل إلى استعراض أهم الدراسات التي تناولت مواضيع العلاقة بين التعليم وسوق العمل، التعليم والفقر، والتوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، مع إبراز النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، والأساليب المستخدمة فيها.

وتشير الأدبيات العلمية إلى أن هناك اهتمامًا متزايدًا بدراسة العلاقات التبادلية بين التعليم وسوق العمل، خاصة في سياق تأثيرها على فرص التوظيف والجودة الوظيفية وأثرها المحتمل على مستويات الدخل، مما قد ينعكس في النهاية على الحد من الفقر. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة تطبيقية أن هناك ضعفًا في الملاءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين نتيجة انخفاض جودة التعليم وانخفاض المطابقة بين التخصصات والمهارات المطلوبة في سوق العمل .

وقد تناولت أبحاث عالمية أيضًا أثر التوافق التعليمي-الوظيفي على النتائج في سوق العمل، مثل تأثير عدم التوافق بين مستوى التعليم ومتطلبات الوظيفة على الأجور وفرص التوظيف، مما يؤكد أهمية تحسين ملاءمة التدريب والتعليم لسوق العمل باعتباره عاملاً مؤثرًا في النتائج الاقتصادية والاجتماعية للأفراد .

كما أشارت دراسات أخرى إلى أن الضعف في صلة التعليم بسوق العمل يساهم في استمرار الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي وبين ما يتطلبه سوق العمل الحديث، سواء من مهارات تقنية أو قدرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وهو ما يعكس الحاجة إلى معالجة هذه الفجوة عبر سياسات تعليمية وتوظيفية أفضل .

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى تجميع وتحليل أبرز الدراسات التي تتعلق بموضوع البحث، وتقديم فهم شامل للمفاهيم والمظاهر والنتائج المتصلة بالعلاقة بين التعليم وسوق العمل وأثر هذه العلاقة على فرص التوظيف ومستويات الدخل، لما له من ارتباط وثيق بإمكانية الحد من الفقر في المجتمعات المعاصرة.

٢,٢. المتغير المستقل

يتضمن المتغير المستقل في هذه الدراسة، وهو **الملاءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل**، خمسة مراحل رئيسية تُمكن الباحث من قياس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وتحليل أثرها على فرص التوظيف والدخل، وهي:

١. مرحلة التعريف: (Definition)

- في هذه المرحلة يتم تحديد المتغير المستقل بوضوح وتعريفه ومكوناته الأساسية، أي تحديد مفهوم الملاءمة التعليمية-الوظيفية، والمجالات التي يشملها، مثل التخصص الأكاديمي، المهارات المعرفية والعملية، والخبرة الميدانية.
- مثال: تعريف الملاءمة على أنها مدى توافق المعرفة والمهارات المكتسبة في التعليم مع احتياجات سوق العمل (ILO, 2019).

٢. مرحلة القياس: (Measurement)

- تُحدد المؤشرات والأدوات التي تُستخدم لقياس المتغير، مثل الاستبيانات، ومقاييس ليكرت لقياس درجة رضا الخريجين أو أرباب العمل عن مستوى التوافق، ومؤشرات سوق العمل مثل نسب البطالة وفرص التوظيف.
- مثال: دراسة (McGuinness 2006) استخدمت مؤشرات تطابق التخصص مع الوظيفة ودرجة المهارات التقنية لقياس الملاءمة بين التعليم وسوق العمل.

٣. مرحلة التحليل: (Analysis)

- تحليل البيانات المجمعة لتحديد العلاقة بين الملاءمة التعليمية-الوظيفية والمتغيرات التابعة مثل فرص التوظيف، مستوى الدخل، والاستقرار الوظيفي.
- مثال: أظهرت الدراسات أن ارتفاع مستوى التوافق بين التعليم ومتطلبات السوق يزيد من احتمالية الحصول على وظيفة ملائمة (الحربي، ٢٠١٨).

٤. مرحلة التحسين: (Improvement)

- اقتراح آليات وسياسات لتحسين مستوى الملاءمة، مثل تعديل المناهج، إدراج برامج تدريبية عملية، تعزيز الشراكات بين الجامعات وقطاع الأعمال، لتقليل الفجوة بين التعليم وسوق العمل.
- مثال: دراسة (ILO 2019) أوصت بتطوير مهارات الطلاب العملية والتقنية لمواكبة احتياجات سوق العمل.

٥. مرحلة التحكم: (Control)

- متابعة المتغير المستقل بشكل مستمر لضمان استدامة التحسينات وقياس أثرها على المتغيرات التابعة مثل الاستقرار الوظيفي ومستوى الدخل، وبالتالي تقييم تأثيرها على الحد من الفقر.
- مثال: استراتيجيات التقييم المستمر للملاءمة التعليمية-الوظيفية في الدراسات التطبيقية لضمان فاعلية السياسات التعليمية والتوظيفية.

٢,٣. المتغير التابع

فرص التوظيف والدخل والاستقرار الوظيفي

تتعلق المتغيرات التابعة في هذه الدراسة بالآثار الناتجة عن مستوى الملاءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. وتشمل هذه المتغيرات فرص الحصول على وظيفة ملائمة، مستوى الدخل، الاستقرار الوظيفي، والحد من الفقر.

١. فرص التوظيف الملائمة:

تشير الدراسات إلى أن زيادة التوافق بين التعليم ومتطلبات سوق العمل يرفع احتمال حصول الخريجين على وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والعملية. (McGuinness, 2006) بينما تؤدي الفجوة بين التعليم وسوق العمل إلى بطالة الشباب أو تشغيلهم في وظائف غير ملائمة، وهو ما يقلل من استفادتهم الاقتصادية من التعليم (الحربي، ٢٠١٨).

٢. مستوى الدخل:

مستوى الدخل يعد من أبرز المتغيرات التابعة، إذ أظهرت الدراسات أن الخريجين الذين يحصلون على وظائف تتوافق مع مؤهلاتهم العلمية يحصلون على أجور أعلى مقارنة بمن يشغلون وظائف غير ملائمة. (ILO, 2019) كما أن زيادة المهارات العملية والمعرفية المكتسبة من التعليم تحسن من القدرة التنافسية للموظف وبالتالي دخل أعلى.

٣. الاستقرار الوظيفي:

تشير الدراسات إلى أن الملاءمة بين التعليم والوظائف المطلوبة في السوق تساهم في تحقيق استقرار وظيفي أكبر، حيث يقل معدل التنقل بين الوظائف ويزيد احتمال الاحتفاظ بالوظيفة لفترة أطول. (Al-Asmari, 2020)

٤. الحد من الفقر:

تؤكد الدراسات أن تحسين فرص التوظيف الملائمة، ورفع مستوى الدخل، وزيادة الاستقرار الوظيفي يؤدي إلى تقليل احتمالية التعرض للفقر، ويعزز من قدرة الأفراد على تحسين مستوى معيشتهم. (World Bank, 2018)

وتستند هذه الدراسة إلى هذه الأدبيات لتحديد المتغيرات التابعة التي تتأثر بالملاءمة التعليمية-الوظيفية، والتي سيتم قياسها وتحليلها في مدينة جدة.

٢,٤ . العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

تشير الدراسات السابقة إلى وجود علاقة قوية وإيجابية بين مستوى الملاءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل وبين المتغيرات التابعة المرتبطة بفرص التوظيف والدخل والاستقرار الوظيفي والحد من الفقر.

أن زيادة التوافق بين التخصصات الدراسية ومتطلبات McGuinness (2006) فقد أظهرت دراسة سوق العمل تؤدي إلى ارتفاع فرص الحصول على وظائف ملائمة، وتحسن مستوى الدخل مقارنة بالخريجين الذين يشغلون وظائف غير متناسبة مع مؤهلاتهم.

كما أشارت دراسة الحربي (٢٠١٨) في السياق العربي إلى أن ضعف الملاءمة التعليمية-الوظيفية يسهم بشكل مباشر في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وزيادة التشغيل غير الملائم، مما يؤثر سلباً على الاستقرار الوظيفي والدخل، ويزيد من احتمالية التعرض للفقر.

أن تطوير البرامج التعليمية والتدريبية (ILO, 2019) في المقابل، أظهرت دراسة منظمة العمل الدولية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل يؤدي إلى تحسين مهارات الخريجين العملية والمعرفية، وزيادة فرص الحصول على وظائف ملائمة، وتعزيز الاستقرار الوظيفي، وبالتالي يساهم في تقليل معدلات الفقر.

أن الارتباط بين التعليم وسوق العمل يعد عاملاً (World Bank, 2018) وقد أكدت دراسة البنك الدولي محورياً في تحسين مستوى الدخل للأفراد وتقليل الفجوة الاقتصادية، حيث كلما كانت الملاءمة أعلى، ارتفع مستوى الدخل والاستقرار الوظيفي، وانخفضت احتمالية الوقوع في الفقر.

وبناءً على هذه الدراسات، تتضح أهمية التركيز على تحسين مستوى الملاءمة التعليمية-الوظيفية كآلية رئيسية لتعزيز فرص التوظيف، رفع مستوى الدخل، وتحقيق استقرار وظيفي أفضل، مما يساهم بشكل مباشر في الحد من الفقر في المدن الكبرى مثل جدة.

٢,٥ . الخاتمة

تعد هذه الدراسة محاولة علمية لتسليط الضوء على العلاقة بين الملاءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل وفعاليتها في تحسين فرص التوظيف، رفع مستوى الدخل، وتعزيز الاستقرار الوظيفي، بما يسهم في الحد من الفقر في مدينة جدة. وقد أظهرت نتائج البحث أن مستوى التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل يلعب دوراً محورياً في تحديد مدى استفادة الأفراد من التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث كلما ارتفع مستوى الملاءمة، زادت فرص الخريجين في الحصول على وظائف مناسبة لمؤهلاتهم، وتحسن مستوى دخلهم واستقرارهم الوظيفي، وبالتالي قلت احتمالية تعرضهم للفقر.

وأظهرت الدراسات السابقة، المحلية والدولية، أن الفجوة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل تؤدي إلى بطالة الشباب، وتشغيلهم في وظائف غير ملائمة، مما يقلل من العائد الاقتصادي للتعليم ويزيد من معدلات الفقر. وفي المقابل، تؤكد الدراسات أن تحسين البرامج التعليمية والتدريبية، وتطوير المهارات العملية والمعرفية لدى الخريجين، يؤدي إلى تعزيز الملاءمة التعليمية-الوظيفية، ورفع فرص التوظيف، وزيادة الاستقرار الوظيفي، وهو ما يعكس أثرها المباشر على الحد من الفقر.

كما ساهمت هذه الدراسة في سد بعض الفجوات البحثية التي لوحظت في الدراسات السابقة، مثل:

١. نقص التحليل الميداني للعلاقة بين التعليم وسوق العمل على المستوى المحلي في مدينة جدة .
٢. محدودية قياس أثر الملاءمة التعليمية-الوظيفية على مستوى الدخل والاستقرار الوظيفي والفقر .
٣. غياب الدراسات التي تربط بين البعد الديموغرافي للفرد ومستوى الملاءمة، مثل الجنس، التخصص، وسنوات الخبرة .

وبناءً على ذلك، توفر الدراسة توصيات عملية هامة لصانعي القرار، والمؤسسات التعليمية، والجهات التدريبية في جدة، بهدف تحسين مواءمة البرامج التعليمية مع متطلبات سوق العمل، وزيادة فرص التوظيف الملائمة، وتحسين مستوى الدخل، وتعزيز الاستقرار الوظيفي للأفراد، وهو ما يسهم في النهاية في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

وفي المجلد، تؤكد نتائج البحث أن الاستثمار في رفع مستوى الملاءمة بين التعليم وسوق العمل يمثل استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعزز من قدرة المدينة على استغلال رأس المال البشري المتاح، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تنمية الإنسان وتمكينه اقتصادياً واجتماعياً.

قائمة المراجع

مراجع عربية:

١. وزارة التعليم (٢٠٢٢). تطوير منظومة التعليم وربط مخرجاته بسوق العمل في المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة التعليم .

٢. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (٢٠٢٣). تقارير سوق العمل والتنمية الاجتماعية. الرياض: الوزارة .

٣. الهيئة العامة للإحصاء (٢٠٢٢). مسح القوى العاملة في المملكة العربية السعودية. الرياض : GASTAT.

٤. السلمي، فهد بن سعد (٢٠١٩). مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل وأثرها على البطالة. المجلة العربية للتنمية الاقتصادية، ١١(٢)، ٨٥-١١٢ .

٥. الحربي، عبد الله بن محمد (٢٠٢٠). التعليم والتنمية الاقتصادية في الدول النامية. الرياض: دار الزهراء .

٦. العبيد، علي (٢٠٢٠). التعليم وسوق العمل في العالم العربي: التحديات والفرص. دار الفكر العربي .

٧. العلي، محمد (٢٠١٩). دور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية، ٤٥(٢)، ١١٢-١٣٥ .

٨. الزهراني، فهد (٢٠٢١). التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في السعودية. مجلة الاقتصاد والتنمية، ١٢(٣)، ٨٩-١١٠ .

٩. البراهيم، خالد وزملاؤه (٢٠١٨). البطالة وجودة التوظيف لدى خريجي الجامعات السعودية. مجلة العمل والتنمية، ٨(١)، ٥٧-٧٤ .

مراجع أجنبية:

١. Becker, G. S. (1993). Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education (3rd ed.). Chicago: University of Chicago Press.
٢. Psacharopoulos, G., & Patrinos, H. A. (2018). Returns to investment in education: A decennial review of the global literature. *Education Economics*, 26(5), 445–458.
٣. World Bank (2018). World Development Report: Learning to Realize Education's Promise. Washington, DC: World Bank.
٤. International Labour Organization (2020). Global Employment Trends for Youth. Geneva: ILO.
٥. Brown, P., Green, A., & Lauder, H. (2019). High Skills: Globalization, Competitiveness, and Skill Formation. Oxford University Press.
٦. Schultz, T. W. (1961). Investment in Human Capital. *American Economic Review*.

وثائق وتقارير وطنية ودولية:

١. رؤية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠١٦). برنامج تنمية القدرات البشرية. الرياض: حكومة المملكة العربية السعودية.
٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٢١). تقرير التنمية البشرية. نيويورك: UNDP.